

العلاقات المدنية-العسكرية في السودان: من الانقلابات إلى الصراع المسلح - إشكاليات السلطة وأزمات الشرعية

Civil-Military Relations in Sudan: From Coups to Armed Conflict – Power Struggles and Crises of Legitimacy

موسى بن قاصير^{1*}

Moussa BENKACIR^{1*}

¹ جامعة قسنطينة 3 صالح بونيدر، (الجزائر)، moussa.benkacir@univ-constantine3.dz

تاريخ الإرسال: 2026/03/24 تاريخ القبول: 2026/05/22 تاريخ النشر: 2026/06/11

ملخص:

تتناول هذه الورقة العلاقة المتوترة بين المدنيين والعسكريين في السودان، في ظل تصاعد تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بشكل مطرد منذ استقلال البلاد. وتتجلى ذروة هذه الإشكاليات في الحرب الدائرة بين الجيش وقوات الدعم السريع، التي تحولت من صراع سياسي إلى مواجهات مسلحة شاملة تهدد كيان الدولة ومستقبل المجتمع السوداني.

الكلمات المفتاحية: الانقلابات، العسكر، المدنيين، السلطة، الصراع السياسي، النخبة.

Abstract:

This paper explores the strained civil-military relations in Sudan, contextualized by the military institution's steadily deepening intervention in the political sphere since independence. The culmination of this trajectory is evident in the current war between the Sudanese Armed Forces and the Rapid Support Forces a conflict that has escalated from political

* المؤلف المرسل.

rivalry to comprehensive armed hostilities, endangering both the cohesion of the state and the prospects of Sudanese society.

Keywords: Military coups, the military, Civilians, Authority, Political conflict, Elite.

1. مقدمة

يعد السودان نموذجاً للدول الأفريقية التي تعاني أزمة مزمنة في العلاقة بين المدنيين والعسكريين، إذ شهد منذ استقلاله عام 1956 سلسلة متصلة من الانقلابات العسكرية، انعكست سلباً على مسارات التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات. تتعمق هذه الإشكالية في سياق التعدد القبلي والإثني، ما أضعف المؤسسات السياسية والعسكرية على السواء، وأطال أمد النزاعات الداخلية بدءاً من حرب الجنوب (1955) وصولاً إلى نزاع دارفور (2003) وأزمات شرق السودان وجنوب البلاد.

بعد سقوط نظام عمر البشير (2019) إثر انتفاضة شعبية، برزت خلافات عميقة بين القوى المدنية والعسكرية حول ترتيبات الحكم الانتقالي، وعلى الرغم من التوصل إلى بعض التفاهات في اتفاقية جوبا، فقد انزلت البلاد إلى حرب شاملة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع (أبريل 2023)، في دوامة عنف مستدامة لم تفلح المبادرات الإقليمية والدولية في وقفها، وسط تعقيدات إقليمية زادت من تغول المصالح الخارجية.

تستند أهمية هذه الورقة إلى مقارنة العلاقة المتأزمة بين المدنيين والعسكريين بوصفها العائق الجوهري أمام استكمال بناء المؤسسات الوطنية، وإقرار الدستور، وتحقيق التنمية المنشودة. وتسعى الورقة إلى تقديم رؤية تعزز المشاركة السياسية الفاعلة، وتؤسس لسلم اجتماعي مستدام، وتكرس مبادئ التداول السلمي للسلطة في إطار دستوري يفصل بين أدوار المؤسسات، ويحد من الانقلابات بوصفها شكلاً غير شرعي للوصول إلى الحكم.

كما تناقش الورقة أخطار التدخل الخارجي ودوره في ترسيخ سياسات زبونية، وولاءات قبلية على حساب الدولة الوطنية الموحدة. وتتعلق من محاولة فهم تفاعلات العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية في سياقها التاريخي والاجتماعي، المرتبط بتشكيل الدولة وثقافتها السياسية وتعددتها الإثني.

تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيس: كيف أثرت العلاقة المتأزمة بين المدنيين والعسكريين في السودان (1956-2019) على عمل المؤسسات السياسية ومسار البناء الديمقراطي؟ ويتفرع منها أسئلة حول العوامل التي حولت الجيش من مؤسسة دفاعية إلى فاعل سياسي مهيمن، ومدى تمثيل انقلاب 2021 استمراراً للنمط التاريخي أم تحولاً في بنية السلطة، ودور تسييس القبيلة والانتماءات الإثنية في تعقيد العلاقة، وكيفية توظيف النخب العسكرية للتحالفات الإقليمية والدولية لتعزيز الشرعية الداخلية. وتتعلق الورقة من فرضية أساسية هي: كلما ضعفت المؤسسات السياسية المدنية وازدادت انقسامات النخب الحزبية، زادت احتمالات تدخل الجيش في الحكم، وتحولت العلاقة مع العسكريين من خضوع مدني إلى شراكة غير متوازنة أو انقلاب مباشر.

اعتمدت الدراسة على منهج تاريخي تحليلي لتتبع تطور دور الجيش في السياسة السودانية، ومنهج التحليل المؤسسي لفهم بنية المؤسسة العسكرية وتأثيرها، ومنهج سوسيولوجي لتحليل تأثير العسكرة على البنية الاجتماعية ودور القبيلة في تعزيز النفوذ العسكري.

وتتكون الورقة من ثلاثة محاور: أولاً، مقارنة نظرية للعلاقات المدنية-العسكرية بوصفها إطاراً تفسيرياً؛ ثانياً، تطور هذه العلاقات في السودان منذ الاستقلال وأزمات الانقلابات؛ وثالثاً، مرحلة ما بعد 2019 وتحولاتها التي أدت إلى تغلغل الجيش في السلطة، وتطور الصراع إلى مواجهة عنيفة مع الدعم السريع في سياق استقطاب قبلي واسع.

2. العلاقات المدنية - العسكرية: مقارنة نظرية

2.1. مفهوم العلاقات المدنية -العسكرية:

تتباين التعريفات الأكاديمية لمفهوم العلاقات المدنية-العسكرية باختلاف المنطلقات الفكرية للباحثين والسياقات السياسية والمجتمعية.

من ناحية أخرى، يرى الباحثان "توماس برونو" و"هارولد ترينكوناس" أن التحكم المدني يظل شكلياً ما لم يدعم بآليات مؤسسية فاعلة، أبرزها: وجود أطر قانونية تنظم عمليات الترقية داخل المؤسسة العسكرية، وفرض رقابة صارمة على الميزانيات والإنفاق، وتطوير آليات مساءلة تضمن شفافية القرارات العسكرية. وبذلك، لا يقتصر التحكم المدني على الجانب الشكلي، بل يتطلب تعزيزاً مؤسسياً يحقق التوازن بين متطلبات الأمن الوطني وضرورات الخضوع للسلطة المدنية الديمقراطية في المجتمع.⁽¹⁾

يعتبر تعريف صامويل "هنتنغتون" في كتابه المرجعي "الجندي والدولة" (1957) أول إطار نظري مؤسس لمفهوم العلاقات المدنية-العسكرية، حيث عرفها بأنها: نظام التفاعلات المؤسسية بين القيادة العسكرية والنخبة السياسية الحاكمة، يقوم على الفصل الوظيفي بين الأدوار والاختصاصات والصلاحيات الدستورية لكل طرف، في إطار عقد اجتماعي يعكس الإرادة الشعبية⁽²⁾.

في تعرف آخر هي: حالة التفاعل والحوار القائمة بين الفاعلين المدنيين (من وكالات وأفراد ومؤسسات المجتمع المدني) وبين الفاعلين العسكريين في حالات الطوارئ الإنسانية، وهي حالة ضرورية لتعزيز المبادئ الإنسانية وحمايتها، وتجنب الصراع، وتقليل التعارض بين جهود الطرفين، ودعم الأهداف المشتركة والاستراتيجيات الأساسية. وتتمحور هذه

العملية أساساً حول تسهيل الاتصال بين الأطراف المشاركة في عمليات الإغاثة، وتنفيذ عمليات التدريب اللازمة لكافة الكوادر المعنية بإدارة الأزمات، وتقديم المشورة الفنية لهم⁽³⁾.

2.2. المقتربات النظرية المفسرة للعلاقات المدنية-العسكرية:

اهتم العديد من الباحثين والدارسين بدراسة الجوانب النظرية والعملية للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية، في محاولة لفهم ديناميكيات هذه العلاقة وأشكالها والعوامل المؤثرة فيها. ويمكن تلخيص أهم هذه النظريات فيما يلي:

أولاً: النظرية المؤسسية

وتعدُّ دراسة صامويل هنتجتون "الجندي والدولة" (الصادرة عام 1957) من أهم الأدبيات السياسية ضمن النظرية المؤسسية التي عالجت هذا الموضوع. تقدم هذه الأطروحة العلاقات المدنية-العسكرية كمتغير تفسيري يقوم على مبدأ الاحتراف والمهنية، بمعنى أنه يتوجب على الجيش أن يظل بمنأى عن التدخل في الشؤون السياسية للدولة. وهذا الاتجاه يعرف بالاتجاه التنظيمي⁽⁴⁾، ويجب أن تكون من الناحيتين المادية والأيدولوجية منفصلة عن المؤسسات السياسية وتكون خاضعة للسيطرة المدنية⁽⁵⁾. وقد عبّر هنتجتون عن هذا المفهوم بمصطلح "السيطرة المدنية الموضوعية" (Objective Civilian Control)، التي تعني خضوع المؤسسة العسكرية لسلطة مدنية شرعية، مع امتناعها عن التدخل في الخلافات السياسية بين القوى المدنية السياسية⁽⁶⁾. وهو ما يمكن رجال الدولة من الحصول على جيش قوي ومتماسك. وتستند رؤية هنتجتون إلى النموذج السببي التالي: يشجع الاعتراف بالاستقلالية داخل المجال العسكري على تعزيز الاحتراف المهني، حيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الحياد السياسي والتبعية الطوعية. فبحسب نظريته، الجيش الذي لا يطيع ليس جيشاً محترفاً⁽⁷⁾.

غير أن نموذج صامويل هنتنجتون تعرض لنقد واسع لاتسامه بدرجة من المثالية النظرية، إذ أن المعايير التي استند إليها والمستمدة من سياقات تاريخية وبيئات سياسية محددة تظل غير قابلة للتعميم على جميع الحالات. كما أن هذا النموذج أغفل بشكل ملحوظ آليات النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية في العديد من الدول النامية، خاصة تلك التي تتمتع بخصوصيات سياسية وثقافية تختلف جذريا عن السياقات الغربية التي بنى عليها هنتنجتون تحليله، وذلك بسبب عوامل داخلية وخارجية متداخلة، مثل تأثير التهديدات الخارجية على أمن الدولة، وطبيعة الثقافة السياسية السائدة، ومستوى تطور المؤسسات وقدرتها على ممارسة السلطة.

ثانيا: المقاربة التشاركية أو التوافقية

قدم أنصار هذه المقاربة رؤية نقدية للطرح التقليدي السابق، حيث اعتبروا أن للمؤسسة العسكرية دوراً سياسياً فاعلاً في عملية صنع القرار، خاصة فيما يتعلق بمسائل الأمن القومي وحماية السيادة من التهديدات الخارجية. وقد رفض هؤلاء المنظرّون فكرة اقتصار دور المؤسسة العسكرية على تنفيذ الأوامر فقط⁽⁸⁾. وهو الرأي الذي تبنته ريبیکا شيف، حيث أشارت في تحليلها إلى أن المبالغة في عزل المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية قد يؤدي إلى نتائج عكسية، تتمثل في تزايد نزوع العسكريين إلى التدخل في الشؤون السياسية. من هذا المنظور، يتبين أن إرساء آليات الحوار البناء وتعزيز التوافق الاستراتيجي والتركيز على القيم المشتركة بين النخبة العسكرية والنخبة السياسية يعد الضمانة الأساسية لاحتواء تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية، والحفاظ على التوازن الدستوري بين السلطات.

ترتكز هذه النظرية على منظومة تفاعلية ثلاثية الأطراف تشمل العسكريين والنخبة السياسية والمواطنين، وتخضع هذه العلاقة لمجموعة من المتغيرات الحاسمة. وتتمثل أهم هذه المتغيرات في: الخلفية الاجتماعية والتكوين الطبقي للعسكريين، وآليات وطبيعة عملية

صنع القرار السياسي، وسياسات واستراتيجيات التجنيد العسكري، والبنية التنظيمية للمؤسسة العسكرية بما في ذلك درجة تطورها التاريخي.⁽⁹⁾ يؤيد هذا الطرح الباحث موريس يانويتز في تحليله للعلاقات المدنية-العسكرية كمتغير تفسيري، حيث يجادل بأن المشاركة العسكرية في وضع الأسس الدستورية الديمقراطية تعد شرطاً ضرورياً لضمان الاستقرار السياسي، وأن التوجيه السياسي للعسكريين يمثل حقاً مشروعاً باعتبارهم مواطنين يتمتعون بكامل الحقوق المدنية. كما يؤكد أن الطبيعة المؤسسية للجيش تختلف جوهرياً عن وضع المرتزقة، مما يفرض إعادة النظر في الأدوار التقليدية.⁽¹⁰⁾

أما نظرية اقتسام السلطة التي طرحها "دوغلاس بلاند"، فتقوم على مبادئ التخصص الوظيفي، أي أن يقتصر الدور الأساسي للعسكريين على مجال الدفاع الوطني. ويمتد هذا الدور إلى حفظ الأمن الداخلي في حالات الضرورة القصوى فقط. وتفترض ما يلي:
- السيطرة على العسكريين متحققة إذا كان لكل طرف مسؤولياته، ومهام وليس هناك تداخل.
- ضرورة التوازن في عملية صنع القرار الأمني.

- مصدر التوجيه للعسكريين هو السلطة المدنية، وهذه السيطرة متغيرة وحركة حسب المعطيات الواقعية⁽¹¹⁾. في الإطار النظري ذاته، يقدم تشارلز موسكوس مفهوم "التوافق الوظيفي" بين المؤسستين السياسية والعسكرية، حيث يلاحظ التحول الجوهري في طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية، المتمثل في الانتقال من النموذج التقليدي (الجيش كمؤسسة منعزلة وهيكل مستقل)، إلى النموذج الوظيفي (الجيش كأداة لضمان بقاء الدولة وحماية سيادتها)⁽¹²⁾.

ثالثاً: نظرية التدخل السياسي للعسكريين

ركزت هذه النظرية على تحليل الأسباب والمحفزات ومستويات التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية، مع إيلاء اهتمام خاص لحالات الدول النامية. وقد أسهم في تطوير هذا

الطرح كل من " إدوارد شيلز "، "فاينر"، "فاتيكويتيس " حيث قدموا رؤية معرفية من خلال اعتبار الجيش أداة فاعلة في عمليات التنمية الوطنية، والتأكيد على ملائمة القوات العسكرية لقيادة عمليات التحديث والتنمية بالاستناد إلى مبررات، كالقدرة التنظيمية الفائقة والبنية اللوجستية المتكاملة وأيضاً الانتشار الجغرافي الواسع وأخيراً الثقافة التنظيمية⁽¹³⁾. في هذا السياق، يرى أنصار هذا الطرح أن سبب التدخل العسكري يعود إلى عجز الأنظمة السياسية الجديدة عن إرساء قواعد مؤسسية واضحة للعلاقات المدنية-العسكرية. إذ يصبح هذا التدخل حقيقة واقعة في معظم الأنظمة السياسية، وإن بدرجات متفاوتة⁽¹⁴⁾.

تزداد أهمية هذا التحليل عند دراسة مراحل التحول الديمقراطي في دول إفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية، حيث أظهرت الدراسات المقارنة ترابطاً واضحاً بين أدوار المؤسسة العسكرية ومسارات تغير الأنظمة السياسية أو استقرارها خلال موجة التحول الديمقراطي في منتصف ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي⁽¹⁵⁾، في ظل تزايد تدخل المؤسسة العسكرية وانتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية في الدول النامية، قدم "إريك نوردينجر" في كتابه "الجنود في السياسة: الانقلابات العسكرية والحكومات" (الصادر عام 1977) تصنيفاً ثلاثياً للأنظمة الحكم الخاضعة للنفوذ العسكري، أطلق عليه مصطلح "النظام البريتوري*" وهي. أولاً: نظام الحكم حيث سيطرة العسكر على المناصب الحكومية محدودة لكن له فيتو مهم، ثانياً: النظام الوصي، حيث تكون السيطرة مباشرة وواسعة للحفاظ على الوضع القائم، ثالثاً: النظام الحاكم وتكون السيطرة مباشرة على الحكومة، وتدخلهم يقود نحو تحول اجتماعي -اقتصادي جذري⁽¹⁶⁾. كما أن هناك من يرى بأن هذا التدخل إيجابي، لمساهمة في مرحلة التحول التاريخية والمؤسسية للدولة، ووصفه بأنه سلوك عقلاني حسب المفهوم الفيبيري Weiberien، ومساهم في بناء الدولة وضابط للسياسة⁽¹⁷⁾.

تتمثل محفزات التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية وفق هذا الاتجاه في عدة عوامل أبرزها: مؤسسية التنظيم العسكري التي تزيد من تأثير العسكريين بسبب تماسكها، والاحترافية العسكرية التي تدفعهم للتدخل لحماية مصالحهم ومكانتهم الاجتماعية، والعقيدة السياسية للعسكريين التي تحدد أدوارهم السياسية عبر شعارات محددة. كما تشمل هذه المحفزات التكوين الاجتماعي للعسكريين الذي يعكس انتماءاتهم الضيقة، وتساعد وتيرة التهديدات حيث يزداد مستوى التدخل العسكري في القرارات كلما زادت حدة التهديدات وفق نموذج الدولة الحامية (18).

3. العلاقات المدنية - العسكري في السودان وأزمات الانقلابات.

نشأت المؤسسة العسكرية السودانية خلال الحقبة الاستعمارية البريطانية في القرن التاسع عشر، حيث أسست السلطات الاستعمارية وحدات عسكرية محلية لخدمة متطلبات إدارتها. وبعد نيل السودان استقلاله عام 1956 تحولت المؤسسة العسكرية إلى أحد الركائز الأساسية في تشكيل الهوية الوطنية والسياسية للدولة الحديثة (19). يمكننا هنا وصف العلاقة بأنها "بريتورية من النوع الأول والثاني بحسب نوردينجر". فانقلاب 1958 بقيادة إبراهيم عبود لم يكن انقلاباً على دولة راسخة، بل على تجربة ديمقراطية هشة عمرها عامان فقط. العامل الأساسي هنا، وفق نظرية التدخل، هو "عجز الأنظمة السياسية الجديدة عن إرساء قواعد مؤسسية واضحة"، فالأحزاب السياسية السودانية في خمسينيات القرن الماضي كانت منقسمة حد الانسداد، وهو ما استدعى، في منطق العسكر، تدخلاً لحماية الوحدة الوطنية". لكن سرعان ما تحول هذا التدخل إلى وصاية ممتدة حتى أطاحت به ثورة شعبية عام 1964 (20). المهم في هذه المرحلة، هو أن الجيش انسحب تحت الضغط الشعبي، مما يعني أن دوره كان لا يزال محدوداً وقابلاً للتراجع. غير أن العودة إلى الحكم المدني (1965-1969) لم تشهد بناء مؤسسياً للضبط المدني الدائم، بل أعادت الأحزاب إنتاج صراعاتها القديمة، كما

حدث مع عبد الرحمن سوار الذهب الذي قسم السلطة بالتنسيق مع قادة انتفاضة أبريل 1985. وهذه الحالة أدبيات السياسة السودانية تصفها بـ"الدورة الخبيثة" (21).

منذ حصول السودان على الاستقلال عام 1956، تولت المؤسسة العسكرية زمام الحكم في السودان باستثناء عشر سنوات (22)، بينما حكم العسكريون ما يزيد على 52 عاما في حالة افتراض أن الحكومات الانتقالية لم تكن خاضعة للعسكر تماما (23). بدأ التدخل العسكري في السودان بانقلاب فاشل لكبيدة، ثم انقلاب ناجح لعبود عام 1958 أطاح بالحكومة الانتلافية، قبل أن يسقط بثورة 1964 في ظل هشاشة سياسية وحادثة حزبية مهدت لتدخل الجيش. لم تمض ست سنوات على الحكم العسكري الأول حتى هب السودانيون في ثورة شعبية أطاحت بنظام عبود في 21 أكتوبر 1964، بدعم من ضباط "الضباط الأحرار" الذين ضغطوا على كبار الجنرالات حتى تنازلوا للسلطة المدنية، ثم أُجبر الفريق عبود على التنحي عن الرئاسة بعد أسبوع من سقوط نظامه في "ليلة المتاريس" التي شكلت ثورة داخل الثورة. (24). فتح هذا التحول آفاقاً جديدة مؤقتة للسودانيين، وأفسح المجال لبعض القوى المدنية لتصويب ما أفسدته التجربتان الديمقراطية الأولى والعسكرية الأولى، لكن الأحزاب السياسية أعادت إنتاج الأزمة بتجدد صراعها على السلطة ورفضها الاعتراف بنتائج الانتخابات، مما أعاق بناء شراكة حقيقية، وتكرر المشهد عندما تحالف القوى الشيوعية مع العسكريين لدعم انقلاب النميري 1969 في إعادة مأساوية لسيناريو 1958 حين طلب خليل من عبود الاستيلاء على السلطة (25).

خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 1976، أفشل جعفر النميري محاولتي انقلاب، الأولى بقيادة الضابط حسن حسين، والثانية بقيادة العميد محمد نور سعد. واستمر حكم النميري بعد ذلك حتى عام 1985، حين أعلن عن نهايته إثر حالة عصيان مدني واحتجاجات شعبية، كانت بسبب تردي الوضع الاقتصادي (26). حاول الفريق سوار الذهب

التصدي لعزل النميري عبر تشكيل مجلس عسكري أعلى لإدارة مرحلة انتقالية مدتها عام واحد، ثم شهد السودان انقلاباً آخر في يونيو 1989 بقيادة عمر البشير وكان تحولاً جذرياً في العلاقات المدنية-العسكرية، لأنه كان أول انقلاب يتم في فترة ديمقراطية نسبية منذ الاستقلال. لكن الأهم أنه أسس لنموذج النظام الحاكم بامتياز حسب تصنيف نوردينجر. فالجيش لم يعد مجرد وصي مؤقت أو شريك في السلطة، بل أصبح هو الدولة نفسها. حيث تم تعليق الدستور، وحل الأحزاب والنقابات، وتطهير الخدمتين المدنية والعسكرية من المعارضين وإدخال عناصر موالية للإسلاميين في عملية سميت بسياسة التمكين. كما تم تغيير الهيكل الاقتصادي عبر الخصخصة والتحرير الاقتصادي، مما أدى إلى بروز نخبة عسكرية-مدنية جديدة تسيطر على مفاصل الثروة (شركات الجيش، مناجم الذهب، الموانئ)، وبدأت ملامح النظام الإسلامي تتضح تدريجياً عبر مرحلتين: تأسيسية لبناء التحالفات العسكرية، وتنفيذية للسيطرة على مؤسسات الدولة⁽²⁷⁾. بالإضافة إلى تقسيم القوات المسلحة إلى فصائل قبلية وقومية لضمان ولائها للبشير. هذه الاستراتيجية تهدف إلى منع المؤسسة العسكرية من العمل كقوة موحدة قادرة على معارضة النظام أو حتى الانقلاب عليه. لكنها في الوقت نفسه خلقت تشظياً داخلياً، حيث ظهرت قوات موازية مثل قوات الدعم السريع (التي تطورت من ميليشيا الجنجويد في دارفور). هذه الظاهرة - أي وجود أكثر من جهة مسلحة تابعة للدولة ولكن بإمرة مختلفة - تمثل انحرافاً عن المفهوم الفيدرالي للدولة التي تحتكر العنف الشرعي. وبقاء البشير في الحكم لثلاثين عاماً لم يمنع حدوث انقلابات داخلية (فشلت محاولات 1975 و1976)، لكنه رسخ نموذجاً فريداً من النظام البريتوري الحاكم الذي يمارس فيه العسكر السياسة مباشرة ويوظف القبيلة والمنطقة كأدوات للتماسك. وعندما اندلعت الثورة الشعبية في ديسمبر 2018 وأطاحت بالبشير في أبريل 2019، لم يختفِ النموذج البريتوري؛ بل تحول إلى شكل جديد أي الوصاية المزدوجة حيث تقاسم السلطة كل

من الجيش النظامي (البرهان) وقوات الدعم السريع (حميدي) تحت غطاء مدني هش، بهدف تأمين نفوذ القوات المسلحة على المدى القصير (28).

ضمنت التسوية انتقال الدور المهيمن للقوات المسلحة في الحياة السياسية لمدة 21 شهرا، ومنحتها صلاحية تعيين مسؤولي الدفاع والداخلية، كما أعفت قياداتها من الملاحقة عن جرائم عهد البشير ومنعت إجراء أي تغيير في القيادات بعد الانتقال، في مقابل تهميش القوى الإقليمية والفاعلين السياسيين الآخرين. في المقابل، حافظ البرهان وحميدي على تعاونهما المؤقت كأقوى شخصيتين عسكريتين ضد سلطة حمدوك المدنية، فيما عجزت السلطات المدنية عن معالجة تحديات إصلاح قطاع الأمن (29). أقحم الجيش السوداني في الحياة السياسية دون تحديد واضح للأدوار، حيث انحرف عن مهمته الأصلية في حماية الحدود ليتولى مهام كان من المفترض أن تضطلع بها قوات الأمن الداخلي (30). لجأت القوى السياسية إلى توظيف الجيش في المعترك السياسي، وهو ما يعكس انتهازية هذه القوى التي اعتقدت بقدرتها على استخدام المؤسسة العسكرية كأداة للوصول إلى السلطة، ثم التخلي عنها بمجرد تحقيق هذا الهدف السلطة (31). يرى الدكتور عزمي بشارة أن أزمة العلاقة بين العسكريين والمدنيين ترجع إلى تداخل عوامل أبرزها عدم تبلور هياكل مؤسسية قوية قائمة على مجتمع مدني، وعدم نجاح النخب المدنية المنقسمة في إقامة نظام حكم مستقر منذ الاستقلال إلا في فترات وجيزة لم تتجذر فيها أسس الاستقرار السياسي (32).

يملك العسكريون السودانيون قدرة على تحويل أنفسهم إلى فاعلين رئيسيين في السياسة، مستفيدين من كون الجيش المؤسسة الحديثة الوحيدة التي حققت استقرارا نسبيا منذ الاستقلال³³. ووفقاً للدكتور حسن الحاج علي أحمد، فإن هناك أسباباً للانقلابات العسكرية في السودان، وأنماطاً للتدخل العسكري، وهناك تداخل مؤكد بين ما هو مدني وما هو عسكري عند النظر في طبيعة الممارسات السياسية (34)، حيث يعتبر الانقلاب العسكري في

السودان استمراراً للعملية السياسية المدنية بوسائل أكثر فاعلية متجاوزة للأطر الديمقراطية، كما أن توسع مهام القوات المسلحة وطول حكم العسكريين وتسييس المجتمع قلل الهوة بين المدنيين والعسكريين، وجعل تداول السلطة بينهما جزءاً طبيعياً من المشهد السياسي. وكما فشلت التجربة الديمقراطية الأولى بسبب الصراعات الحزبية، فإن الاستقطاب السياسي يزيد فرص الانقلاب وانهيار النظام العسكري معاً، وتظل قدرة النظام التكتيكية على منع الانقلاب هي الضامن الوحيد للاستقرار، مما يجعل المشكلة قائمة والانقلابات محتملة كلما توفرت الأسباب⁽³⁵⁾.

4. سقوط النظام في 2019 وأثره في العلاقات المدنية-العسكرية

لا يمكن فصل الصراع الدائر في السودان منذ أبريل 2023 بين الجيش والدعم السريع عن تفاعلات المرحلة السابقة، فهو مشهد مستمر منذ الإطاحة بالبشير ويعكس حالة الانسداد السياسي واستمراراً للصراع الداخلي الذي لم يغيب عن البلاد منذ الاستقلال. فبعد توقيع الوثيقة الدستورية عام 2019 التي جمعت المكونين العسكري والمدني في شراكة سياسية، بدأ صراع خفي وعلمي حاول فيه الطرف المدني فرض سيطرته على الفترة الانتقالية عبر طرح إصلاح عسكري واتهام الإسلاميين بالسيطرة على المؤسسة العسكرية، مما عرقل مسار التحول المنشود⁽³⁶⁾.

ظلت الأزمة مكتومة بين العسكريين والمدنيين قبل أن تنفجر بعد محاولة انقلابية فاشلة في سبتمبر 2021، تبادل الطرفان بشأنها الاتهامات بالسعي للانفراد بالسلطة والتسبب بتدهور الأمن والاقتصاد، مما زاد من الاحتشادات الشعبية. عندها طالب عضو مجلس السيادة محمد الفكي الجماهير بالخروج لحماية الثورة، فرد البرهان بتساؤل استنكاري عن حماية الثورة ممن، واتهم المدنيين بمحاولة النيل من القوات المسلحة، بينما سار حميدتي على النهج نفسه في تأكيد مسؤولية المدنيين عن الفشل.⁽³⁷⁾ في 25 أكتوبر 2021 توقفت

ترتيبات اقتسام السلطة بين المدنيين والجيش بإعلان الجيش السوداني حالة الطوارئ وحل مجلس السيادة والوزراء الذي كان يقوده عبد الله حمدوك (38) .

تتسم الصراعات في السودان منذ 1956 حتى 2023 بأربع خصائص: أولاً، استغراقها وقتاً طويلاً قبل التوصل إلى حلول؛ وثانياً، انهيار الاتفاقات بعد عقدها وعدم تطبيقها، مما يؤدي في الغالب إلى انهيار أمني. ثالثاً، تغول الأجهزة العسكرية والأمنية على المؤسسات السياسية خلال الفترات الانتقالية، حتى لو كانت ظاهرياً بقيادة مدنية؛ ورابعاً، تعارض مصالح الأطراف الوسطية وضعف قدرتها على تغيير المسار، مما يزيد من تأجيج الصراعات وإطالة أمدتها (39). يرى المحلل ديفيد واماجو واجوتشا أن الصراع بين الجيش والدعم السريع منذ أبريل 2023 هو امتداد لاستراتيجية "فرق تسد" التي اعتمد عليها نظام البشير لإضعاف أي توحيد للقوى الأمنية ومنع تشكيل قيادة عسكرية متماسكة. وقد شكّلت ثورة ديسمبر 2019 منعطفاً حاسماً، حيث تحول التحالف بين البرهان وحميدتي خلال الثورة إلى صراع علني بعد الإطاحة بالبشير، سعى فيه كل منهما لتوطيد نفوذه السياسي والعسكري والسيطرة على موارد الدولة وكسب دعم القوى الإقليمية والدولية (40). في هذه الفترة، انفرد المكون العسكري بالسلطة كاملة، حيث أقال البرهان بموجب مرسوم دستوري في 6 يوليو 2022 المدنيين الخمسة في مجلس السيادة، مفصلاً عن نيته حل المجلس وتشكيل مجلس أعلى للقوات المسلحة بالاشتراك مع الدعم السريع. ورغم إعلانه سابقاً عدم مشاركة المؤسسة العسكرية في الحوار الوطني برعاية الآلية الثلاثية، إلا أن ضغوطاً إقليمية ودولية أجبرته وشركاءه العسكريين على المشاركة في حوار تأجلت جولته الثانية بسبب المزايدات السياسية المحلية من كافة الأطراف (41).

يمكن إجمال أسباب الصراع المسلح بين الجيش والدعم السريع في سببين رئيسيين:

أولاً ، رفض حميدتي لدمج قواته في الجيش، متمسكاً بهيكله المؤسسة العسكرية وفق اتفاقية جوبا.

ثانياً، الخلاف حول تسليم السلطة لمدنيين، حيث سعى حميدتي لتعزيز شرعيته السياسية مقابل مخاوف الجيش من تنامي نفوذه وعلاقاته بالحركات المسلحة والإسلاميين⁽⁴²⁾.

ثالثاً، تصاعد خطاب الاستقطاب وفقدان الثقة بين الطرفين، حيث وصف الجيش حميدتي بالتنظيم الميليشاوي، بينما وصف حميدتي قيادة الجيش بـ"المجرم" في 15 أبريل 2023 ، وكان قد اتهمها سابقاً في مارس برفض التنحي عن السلطة وعدم السماح بإقامة حكم مدني ديمقراطي⁽⁴³⁾.

رابعاً، اختلف الطرفان حول مدة دمج قوات الدعم السريع، حيث أصر الجيش على سنتين واشترط حميدتي عشر سنوات، كما رفض الجيش الاتفاق الإطار لكونه يحد من تدخله في السياسة ويمنح المدنيين سلطة أوسع تشمل السيطرة على القوات المسلحة⁽⁴⁴⁾.

خامساً، حاول كل طرف الانفراد بإدارة علاقات السودان الخارجية، حيث اتهم الجيش حميدتي بإقامة علاقات موازية مع روسيا، بينما رفض حميدتي مشاركة قواته في عمليات عسكرية ضد مجموعات إثيوبية مسلحة.

سادساً، تصاعد الصراع على مصادر الثروة والقوة، إذ خشي الجيش من سيطرة الدعم السريع على مناجم الذهب، في المقابل خشيت قوات الدعم السريع سيطرة الجيش على قواعد إنتاج عسكرية ومفاصل التجارة الخارجية، مما دفع كل طرف لمحاولة استهداف مكامن قوة خصمه⁽⁴⁵⁾.

في هذا الإطار، يمكننا وضع تصورات للمرحلة القادمة تقوم على تعزيز أولوية البناء المؤسسي، وترسيخ مبدأ التسوية السياسية الشاملة بين جميع الأطراف السودانية، والانتقال التدريجي نحو حكم مدني ديمقراطي في ظل مؤسسة عسكرية موحدة تخضع للسلطة السياسية المنتخبة، مع ضمان تحقيق العدالة الانتقالية ومعالجة جذور الأزمات الهيكلية التي أطالت أمد الصراعات في البلاد.

أولاً: سيناريو تفاؤلي (انتقال ديمقراطي).

في حال تحقيق الجيش السوداني انتصاراً عسكرياً حاسماً على قوات الدعم السريع، يؤدي إلى حل هذه القوات ودمج أفرادها كأفراد في هيكل عسكري واحد خاضع لسلطة مدنية منتخبة، ثم تعلن فترة انتقالية مدنية لا تقل عن خمس سنوات تشرف على صياغة دستور جديد يجرم الانقلابات ويخضع الميزانية العسكرية لرقابة برلمانية صارمة، مع دعم إقليمي ودولي حقيقي لإعادة الإعمار وإصلاح قطاع الأمن وفق معايير السيطرة المدنية الموضوعية (هنتنغتون)، لكن هذا السيناريو يبدو صعب التحقيق في المدى القريب بسبب تمسك النخبة العسكرية السودانية بمكتسباتها السياسية والاقتصادية الممتدة لأكثر من خمسين عاماً، وصعوبة تحقيق عدالة انتقالية ترضي ضحايا الصراع، وضعف الأحزاب المدنية التقليدية وقدرتها على قيادة تحول ديمقراطي دون دعم شعبي واسع ومستدام.

ثانياً: سيناريو تشاؤمي (تعزيز الهيمنة العسكرية)

هذا السيناريو ممكن في ظل المعطيات الراهنة، حيث ستوظف المؤسسة العسكرية ورقة الأمن لتبرير البقاء في السلطة، وتوسع نفوذها بعد القضاء على الدعم السريع، متخذة إجراءات استثنائية في إطار استراتيجية الحرب والأمن التي تفرضها أزمات الأمن القومي⁽⁴⁶⁾. بالإضافة إلى إمكانية تحالف العسكر مع فصائل مسلحة ونخب اقتصادية لضمان الولاء، وكسب شرعية شعبية مؤقتة تبلورت تحت مظلة المطلب الشعبي بتأمين

الأمن الإنساني وعودة النازحين، مما يمكنهم من الانخراط في مشروع يضمن سيطرة مطلقة على السلطة وهندسة موالاة سياسية للجيش⁽⁴⁷⁾. يرى الكاتب مزمل أبو القاسم أنه لا مستقبل سياسيا ولا عسكريا لقوات الدعم السريع في السودان، وأن الأولوية لدى السودانيين تنحصر في طرد الميليشيا واستتباب الأمن وتأمين سبل العيش الكريم، وهو ما يفسر السند الشعبي الهائل والإجماع الواسع الذي يتمتع به الجيش السوداني حالياً والاحتفاء بانتصاراته⁽⁴⁸⁾. غير أن هذا السيناريو محفوف بمخاطر احتجاجات شعبية ورفض سياسي لهيمنة الجيش، مع احتمالية تحول السودان إلى دولة منهاره حاضنة للجماعات المسلحة وتفاقم النزوح واللجوء.

ثالثاً: سيناريو إصلاحي (تحقيق تسوية وتقاسم السلطة).

هذا السيناريو، وهو الأكثر ترجيحاً في تقدير الباحث وفق معطيات المقال، يقوم على اتفاق ترعاه الآلية الثلاثية (الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، الإيقاد)، يلزم طرفي الحرب بوقف إطلاق نار طويل الأجل وتشكيل مجلس سيادة عسكري-مدني مشابه لنموذج 2019 لكن مع منح العسكريين فعلياً وزارات الدفاع والداخلية وجهاز المخابرات، ولن يضمن نجاحه إلا وجود الأمم المتحدة لمراقبة الانتقال⁽⁴⁹⁾. لكن هذا السيناريو محفوف بمخاطر انهيار سريع، لأنه يكرس نفس الإشكاليات السابقة، وعند أول أزمة اقتصادية أو خلاف حول تقاسم الثروة

، قد يعود الطرفان إلى المواجهة المسلحة، مما يجعل هذا السيناريو مجرد هدنة مؤقتة وليس حلاً جذرياً لأزمة العلاقات المدنية-العسكرية في السودان.

5. خاتمة

تطور الجيش السوداني من قوة عسكرية تقليدية إلى فاعل محرك للانقلابات المتتالية ولاعب رئيسي في المشهد السياسي، مما أحدث تغيرات عميقة في طبيعة العلاقة بين

المؤسسة العسكرية والسياسة. وأدى تعاقب الحكومات والأنظمة إلى اتساع الهوة بينهما، ودفع البلاد إلى متاهات عدم الاستقرار، وأضعف الأسس المجتمعية وهدر مقومات الدولة، كما عززت هذه العلاقة المتوترة صراعات الهوية والانتماءات القبلية، مما عرقل مسار الانتقال الديمقراطي الذي طالما حلم به الشعب السوداني بعد ثورة 2019.

إن الإفراط في اللجوء إلى المؤسسة العسكرية لحل المعضلات السياسية يهدد بتكريس أنظمة استبدادية ويقوض أسس التحول الديمقراطي، في ظل غياب الوعي المشترك بالحدود الفاصلة بين الأدوار العسكرية والمدنية. كما أضفت التدخلات الخارجية على النزاع طبقات إضافية من التعقيد، حيث تحول الصراع الداخلي إلى ساحة لتنافسات إقليمية ودولية، مما عمق الأزمات وأطال أمد النزاع المسلح، وجعل من الأزمة السودانية معادلة صعبة تتجاوز الحدود الوطنية، وبدون فصل جذري بين السلطة السياسية والسلاح، وتجريد المؤسسة العسكرية من أي دور سياسي أو اقتصادي، سيبقى السودان في دائرة مغلقة من انقلابات تليها أزمات شرعية، وأخيراً حروب أهلية شاملة.

التوصيات:

- إقرار عقد اجتماعي دستوري يفصل بوضوح بين مهام المؤسسة العسكرية (حماية الحدود الخارجية) والمؤسسات الأمنية الداخلية، مع منع الجيش من التدخل في الخلافات السياسية أو إدارة شؤون الحكم.
- إصلاح الحياة الحزبية عبر قوانين تمنع تحالف الأحزاب مع العسكريين لاقتسام السلطة أو توظيف الجيش لحل الأزمات السياسية.
- إشراك الجيش في صياغة استراتيجيات الأمن القومي فقط، مع استبعاده من الملفات الاقتصادية والخدمية والسياسية الضيقة.

- عقد حوار وطني شامل لا يستثني أي مكون (حركات مسلحة، قبلية، مدنية) للاتفاق على دور مستقبلي للجيش، على أن يكون مخرجاته ملزمة دستورياً.
- فصل السلطات بجعل المؤسسات المدنية أساس القرار مع فصل السلطات لضمان الرقابة والثقة. وحلول وطنية بعيدا عن الزبونية السياسية والأجندات الخارجية.
- إعادة هيكلة الجيش وقوات الدعم السريع على أساس وطني غير قبلي، وإنهاء سياسات "فرق تسد" التي ورثها النظام السابق.

6. الهوامش والمراجع

- ¹ معن طلاع، ديسمبر 2020، واقع العلاقات المدنية العسكرية في سورية، دمشق: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، ص 13.
- ² دلال محمود، 2023، مفهوم العلاقات المدنية - العسكرية، مفاهيم استراتيجية، القاهرة، العدد 02، السنة 01، جويلية ص 172.
- ³ خالد ناصر حسن زايد العتيبي، جانفي 2021، العلاقات المدنية العسكرية في حالات الطوارئ: قطر أنموذجاً، مذكرة درجة ماجستير في الدراسات الدفاعية، جامعة قطر، ص 08.
- ⁴ المصدر نفسه.
- ⁵ محمد عبد الله يونس، أكتوبر 2012، اندماج متصاعد: إشكاليات العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل، مجلة السياسية الدولية، العدد 190، ص 23.
- ⁶ Samuel Huntington, 1957, the soldier and the state, the theory and politics of civil military relations, Massachutetts, the belkanap press of the Harvard University press, pp 80-81.
- ⁷ بارد كارتفيت وماريا غابرلين جمبرت، جوان 2014، العلاقات المدنية العسكرية في الشرق الأوسط، تر: أحمد عيشه، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، ص 08.
- ⁸ دلال محمود، مصدر سابق، ص 173.
- ⁹ محمد عبد الله يونس، مصدر سابق، ص 23.
- ¹⁰ معن طلاع، مصدر سابق، ص 15.

¹¹ Rebecca Schiff, 1995, Civil Military reconsidered: A theory of concordance, Armed and society, vol 22, N 01, pp 07-29.

¹² محمد عبد الله يونس، مصدر سابق، ص 23.

¹³ بارد كارتفيت وماريا غابرييلين جمبرت، مصدر سابق، ص 09.

¹⁴ محمد عبد الله يونس، مصدر سابق، ص 83.

¹⁵ عربي بومدين وبن قاصير موسى، 2021، إشكالية الجيش والسياسة في إفريقيا جنوب الصحراء، سلسلة كراسات إفريقية، السنة الأولى، العدد 03، ص 14.

¹⁶ هاني سليمان، مصدر سابق، ص 23.

¹⁷ Axel Auceé, 2015, Amandine Gnanguénon, L'institutionnalisation de l'armée dans l'appareil subsaharienne, l'étude sur la guerre et la paix, IRSEM, N°= 28, p 11.

¹⁸ محمد عبد الله يونس، مصدر سابق، ص ص 23-24.

¹⁹ محمد مكي الطاهر، 2025، الجيش والسياسة في السودان دراسة تحليلية لأبعاد الدور السياسي في خضم الحرب الأخيرة 2023 -2025، ليبيا، ورقة تحليلية، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، ص 20.

²⁰ المصدر نفسه، ص 20.

²¹ خالد التيجاني النور، 2019، السودان وجدلية العسكري والمدني: فرص وتحديات الانتقال، 23 أبريل 2019، تقرير، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ص 04.

²² جوزيف سيجل، مصالح القوات المسلحة السودانية في الحكم المدني، مركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية، تاريخ الدخول: <https://africacenter.org/ar/spotlight/ar/2023/04/22>

²³ عمر الخير ابراهيم، من أشعل الحرب في السودان . العسكريون أم المدنيون؟، مركز دراسات الوحدة العربية، تاريخ الدخول: <https://caus.org.lb/2025/03/31>

²⁴ خالد التيجاني النور، مصدر سابق، ص 05.

²⁵ هاني موسى، جويلية 2024، العسكر والدولة السودانية: المتلازمة المتكررة في الحكم، الدوحة، سياسات عربية، المجلد 12، العدد 69، ص 54.

²⁶ حسن المصري، تاريخ الصراعات العسكرية بالسودان، "محطات دامية" على: تاريخ الدخول: 2023/04/23 <https://www.arabi21.com/sto>

²⁷ احمد حسن الحاج، 2017، الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش والسلطة في السودان، سياسات عربية معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر، المجلد 5، العدد، 24، ص 59.

²⁸ صامويل راماني، تحول سياسي متعثر في السودان، مركز مالكوم كارنيجي للشرق الأوسط، تاريخ الدخول:

<https://carnegieendowment.org/sada/84087> 2023/04/30

²⁹ المصدر نفسه.

³⁰ ليلي سيد مصطفى أرباب، 2012، الجيش والاستقرار السياسي في السودان، بيروت، المجلة العربية للعلوم

السياسية، العدد 36، خريف المجلد 17، ص 09.

³¹ المصدر نفسه، ص 09.

³² عزمي بشارة، سبتمبر 2016، الجيش والحكم عربياً: إشكاليات نظرية، بيروت، سياسات عربية، المجلد 4، العدد

22، ص ص 12، 13.

³³ ليلي سيد مصطفى أرباب، مصدر سابق، ص 10.

³⁴ الصادق الفقيه، دور الثُخب؛ قراءة في العلاقات المعقدة بين المدنيين والعسكريين السودان، تاريخ الدخول:

21 مارس 2024، <https://www.altanweeri.net>

³⁵ الصادق الفقيه، مصدر سابق.

³⁶ عمر الخير ابراهيم، مصدر سابق.

³⁷ مستقبل العلاقة بين المدنيين والعسكريين وتحديات المرحلة الانتقالية في السودان، مصدر سابق، ص 02.

³⁸ الانتقال السياسي في السودان، اتفاقات وأزمات متلاحقة، تاريخ الدخول: 2023/04/30

<http://www.ashraq.com/ar>

³⁹ أحمد عبد ربه، الصراع في السودان... والانتقالات الفاشلة في العالم العربي، تاريخ الدخول: 2023/05/01

<http://www.shourouknews.com/columns/view.aspx>

⁴⁰ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العرب: الصراع في السودان أمام خطر الانزلاق إلى حرب ممتدة،

تاريخ الدخول: 2023/05/29 <http://www.futureuae.com/ar>

⁴¹ عمر سمير، جانفي 2023، الاتفاق الإطار في السودان: الأبعاد والمسارات المستقبلية، أبعاد للدراسات

الاستراتيجية، ص 04.

⁴² محمد تورشين، تداعيات الصراع بين الدعم السريع والجيش على العملية السياسية بالسودان، تاريخ الدخول: 27:

2023/07/ <http://www.studies.aljazeera.net/ar/>

⁴³ كرم سعيد، المواجهات العسكرية في السودان تعقد الأزمة وتفاقم من تداعياتها، تاريخ الدخول:

2023/08/12 <http://www.strategiecs.com/ar/analyse>

- ⁴⁴ وحدة الدراسات السياسية، تفجر الصراع بين القوات المسلحة السودانية والدعم السريع: الأسباب والتداعيات المحتملة، الدوحة، تقدير موقف، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2023، ص02.
- ⁴⁵ كرم، المواجهات العسكرية في السودان تعقد الأزمة وتفاقم من تداعياتها، مصدر سابق.
- ⁴⁶ محمد مكي الطاهر، 06 ماي 2024، الأمانة في أزمنة الحرب: الجيش السوداني والحرب الأخيرة، بغداد، مركز حمورابي للدراسات والبحوث، ص 10.
- ⁴⁷ أماني الطويل، بعد التقدم الميداني... ما خيارات الجيش السوداني؟ تاريخ الدخول: 20 افريل 2025 <https://www.altaghyeer.info/ar>
- ⁴⁸ أحمد حافظ، ديانا جرار، الحرب في السودان مستمرة.. ما سيناريوهات العام الثالث؟ تاريخ الدخول: 2025/4/15، <https://www.aljazeera.net/politics>
- ⁴⁹ أندرو لادلي، الدور المحتمل لتقاسم السلطة في السودان ومخاطره خيارات بشأن ترتيبات تقاسم السلطة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص31.